redaction@jadidpresse.com

البيئة

إعداد : نبارك أمرو
amraou.attajdid@gmail.com

المناظرة الأولى حول الميثاق الوطني للبيئة في شتنبر القادم

كشفت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، حكيمة الحيطي، عن موعد عقد المناظرة الوطنية الأولى حول تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة عن طريق القانون الإطار الذي سيشكل مرجعا بالنسبة لكل السياسات العمومية، وذلك يوم 16 شتنبر القادم.

وترى الوزيرة أن تنزيل هذا القانون الإطار، الذي يتضمن إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة، يقتضي إشراك المجتمع المدني الذي يضطلع بأدوار دستورية في بلورة السياسات العمومية، ويعد شريكا أساسيا في مسلسل تحقيق التنمية بمعية القطاعات الوزارية وكافة الفعاليات الوطنية.

وأكدت الحيطي، الأربعاء الماضي بالرباط، أنه يتعين على جميع القطاعات الوزارية الالتزام بإدماج الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة في السياسات العمومية.

وأضافت، خلال لقاء وطني حول تفعيل «الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة»، أن تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية والاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية والحفاظ على المواد الطاقية سيمكن من بلوغ الأهداف التي سطرها المغرب لبلوغ الاقتصاد الأخضر.

وأبرزت الوزيرة المنتدبة في تصريح لـ«التجديد»، الأدوار المهمة والستورية للمجتمع المدني في صناعات السياسات العمومية والمساهمة فيها وتنزيلها على أرض الواقع كما حسمها الدستور الجديد، « وبالتالي فالمجتمع المدني هو شريك أساسي في التنيمة مما يجعلنا ننخرط في وزارة البيئة في الشروع في توقيع اتفاقيات مع المجتمع المدني، وذلك في إطار الاشتغال على تنزيل القانون الإطار للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة في المغر باعتباره قانون أتى باستراتيجية وطنية لابد من تفعيلها وتنزيل مضامينها في مدة لا تتجاوز سنتين.»

وأشارت الحيطي، إلى كون قطاع البيئة ينكب في الوقت الراهن على الاشتغال مع مختلف هيئات المجتمع المدني المهتمة أو المعنية بالبيئة وكذلك مع القطاعات الوزارية الأخرى وجميع الفعاليات الوطنية للوصول إلى خطة عملية لتساعد على التنزيل السليم للاستراتيجية الوطنية للبيئة على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، تعتزم الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة عقد ندوة صحفية مساء (اليوم) لتقديم أهم ما جاء به الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وكذلك الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للبيئة واجراءات التنزيل المصاحبة لها، بعد نشر قانون الإطار 99.12 في السادس من مارس المنصرم، وفق ما ورد في بلاغ صحفي توصلت «التجديد» بنسخة منه.

خارطة طريق لتنمية إقليم زاكورة خلال سبع سنوات

يتطلع إقليم زاكورة، في السنوات المقبلة، إلى تحقيق التنمية المنشودة، وذلك من خلال خارطة الطريق التي رسمها والمتمثلة في تفعيل برامج وإنجاز مشاريع في إطار الرؤية الاستراتيجية لتنمية المنطقة 2020–2013، والتي بلغت نسبة إنجازها خلال السنة الماضية 24 في المائة. وتطلب تفعيل هذه الرؤية، خلال السنة الماضية، تحديد 18 محورا و211 هدفا، بالإضافة إلى 398 مشروعا باعتماد مالي قدر ب446 مليون و276 ألف و511 درهم، حيث تراهن هذه الرؤية على تحقيق التنمية من خلال فك العزلة عن الإقليم والحفاظ على ديمومة الموارد المائية وتطوير مصادر الطاقة الشمسية، فضلا عن الالتزام بالعمل على متابعة برامج التنمية البشرية، وإعمال مبدأ التكامل عبر بلورة الهوية البيئية للمجال الترابي للإقليم.

واشتمل تفعيل الرؤية الاستراتيجية لتنمية الإقليم برسم سنة 2013، على 69 مشروعا بالنسبة للبنيات التحتية الأساسية والتي بلغت تكلفتها 260 مليون و280 ألف و228 درهم، أما بخصوص القطاعات الاجتماعية فقد بلغت مشاريعها 198 مشروعا بكلفة مالية حدد في 107 مليون و201 ألف و678 درهم، في حين خصصت للقطاعات الإنتاجية والخدماتية 131 مشروعا باعتماد مالي قدر ب78 مليون و794 ألف و604 درهم.

وشكل اللقاء التقييمي، الذي نظم مؤخرا بمدينة زاكورة حول الرؤية الاستراتيجية لتنمية هذا الإقليم، والذي حضره منتخبون ورؤساء المصالح الخارجية الإقليمية والجهوية، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني ومنعشين اقتصاديين، فرصة لإبراز هذه المحاور والبرامج التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية.

وتتوزع هذه المشاريع، على الخصوص، على مجالات تهم فك العزلة عن المجال الترابي وتسهيل التنقل، وتفعيل مسلسل هيكلة مدينة زاكورة، وتأهيل المراكز القروية بالمنطقة، وتزويد السكان بالماء الصالح للشرب ودعم التطهير السائل ومحاربة التصحر، وتقوية الشبكة الكهربائية وتعميمها، ودعم القطاع الفلاحي.

وتعتمد الرؤية الاستراتيجية لتنمية إقليم زاكورة 2013 – 2020، والتي قدرت اعتماداتها في مبلغ مليار و880 مليون و350 ألف درهم، على رهان التكامل من أجل التعريف بالتراث المادي واللامادي للإقليم، وتنمية المنتوجات المحلية، حيث تميزت السنة الماضية بإحداث وحدتين لتبريد وتلفيف التمور بجماعتي ترناتة وتمزموط، بالإضافة إلى مواكبة التعاونيات لتنمية منتوج الحناء، ومصاحبة الجمعيات لخلق مجموعات ذات النفع الاقتصادي.

● وم ع

عمارة يلتقي لجنة التفكير حول الكهرباء النووية

ترأس وزير الطاقة والمعادن والمياه والبيئة عبد القادر اعمارة، الجمعة الماضية، أول اجتماع مع أعضاء لجنة التفكير حول الكهرباء النووية وتحلية مياه البحر بواسطة الطاقة النووية. وذكر بلاغ للوزارة أن الهدف من هذا الاجتماع هو إعادة تفعيل عمل هذه اللجنة، وإعادة إطلاق أعمالها وخاصة إدراجها ضمن الآفاق الجديدة المرتبطة بأولوية المغرب لتنويع مزيج الطاقة ليشمل جميع مصادر الطاقة من أجل تقليص تبعيته الطاقية. وأشاد الوزير بهذه المناسبة بعمل لجنة التفكير حول الكهرباء النووية وتحلية مياه البحر بواسطة الطاقة النووية، داعيا إلى مواصلة ديناميتها باعتبار أن أمن الإمداد بالطاقة يعتبر أولوية بالنسبة للمغرب. واعتبر اعمارة أن مزيج الطاقة المستغل بشكل أمثل وبواقعية أكبر يفرض نفسه ، مؤكدا أن متطلبات التنمية تقتضي حاجيات متزايدة على المغرب أن يستجيب لها وفقا لمقاربة واقعية ومبتكرة.

بان كي مون: تغير المناخ يعرض المزيد من الناس للحشرات الناقلة للأمراض

يموت كل سنة ما يزيد على مليون شخص بسبب الأمراض التي ينقلها البعوض والذباب والقراد وغيره من الحشرات، من قبيل براغيث الترياتومين. و هذه الحشرات الناقلة للأمراض – التي تشمل الملاريا، وحمى الضنك، والحمى الصفراء، والتهاب الدماغ الياباني، ومرض شاغاس وداء الليشمانيات – تتسبب في أمراض مزمنة ومعاناة شديدة لمئات الملايين من البشر.

وحسب معطيات حقيقية أكدها الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» بمناسبة اليوم العالمي للصحة الذي يصادف يوم 7 أبريل كل سنة، فتغير المناخ وتحول الموائل وتزايد التجارة الدولية والسفر على المستوى الدولي هو سبب تعرض المزيد من الناس للحشرات الناقلة لهذه الأمراض. مضيفا أنها تشكل مخاطر في كل المناطق، بما فيها البلدان التي تم فيها استئصال شأفة هذا التهديد في السابق. وشدد بان على أن أفقر الفقراء في العالم هم الأشد عرضة لها، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية الريفية النائية والبعيدة عن الخدمات الصحية أو الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في الحواضر. موضحا أنه بسبب ما للحشرات الناقلة للأمراض من أثر عميق على صحة الناس، فإنها تشكل عائقا خطيرا يحول دون الحد من الفقر ويمنع تحقيق التنمية المستدامة.

وأفاد «بان كي مون» أنه «في الوقت الذي نعمل فيه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد خطة التنمية لما بعد عام 2015، علينا أن نسلم بأن الاستثمار في مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض والوقاية من الأمراض استثمار حكيم وضروري. فلدينا المعرفة العلمية وما فتئنا نصمم تدخلات ناجعة للتصدي لهذه الأمراض. وفي أفريقيا، مثلا، عمل توزيع ما يزيد على 700 مليون ناموسية معالجة بالمبيدات على تخفيض معدلات الإصابة بالملاريا تخفيضا جذريا، ولا سيما في صفوف الأطفال والحوامل».

وأوضح «بان كي مون» أن الالتزام السياسي المعزز يمكن أن ينقذ ملايين الأرواح البشرية ويعود بمنافع اجتماعية واقتصادية جوهرية. لكن من المهم الإقرار بأن مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض تتجاوز القطاع الصحي. فالمبادرات الإنمائية السيئة التخطيط – من قبيل إزالة الأحراج، أو بناء السدود أو الري لدعم إنتاج الغذاء – قد تزيد من عبء الأمراض. والتصدي لهذه المسألة يتطلب بذل جهد متكامل ومنسق وموحد عبر العديد من القطاعات، بما فيها البيئة والزراعة والماء والصرف الصحي والتخطيط الحضري والتعليم.

وأشار «بان كي مون» إلى دور المنظمات الدولية والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع المحلي بجماعاته وأفراده في مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض. كما حث البلدان والشركاء الإنمائيين على يولوا الأولوية لمكافحة الحشرات الناقلة للأمراض. «فلنعمل جميعا للتصدي لهذا التهديد المحدق بالصحة والتنمية البشريتين، فهو تهديد خطير لكن من الواضح أن بالإمكان اتقاؤه».

● محمد التفراوتي (متعاون)

حديث الصورة

استمرار نهب الأشجار بشكل عشوائي بغابة المعمورة في النفوذ الترابي لعمالة سلا

مختصرات

الصبار: تحديات يطرحها الحق في الولوج إلى الماء

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الحق في الولوج إلى الماء يطرح تحديات كبرى تتمثل في درجة التمتع بهذا الحق ومسؤوليات السلطات المحلية والمنتخبين والآثار التي قد تنجم عن التدبير غير السليم لهذه المادة الحيوية. وأبرز الصبار، في الجلسة الافتتاحية لندوة دولية نظمت بحر الأسبوع المنصرم بالدار البيضاء من لدن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء–سطات، «أن أهمية هذا اللقاء تكمن في استحضاره للسياسات العمومية الوطنية والمحلية ومسؤوليتها في إعمال الحق في الماء وتوفير المرافق والخدمات العامة ذات الصلة، مع الأخذ بعين الاعتبار لحقوق السكان في الولوج إلى الماء ليس كمقاربة ضيقة، ولكن من منطلق الحق في التنمية المستدامة».

المصادقة على مشروع مرسوم ينظم وزارة الماء

صادق مجلس الحكومة المنعقد اليوم الخميس برئاسة عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة على على مشروع مرسوم رقم 2–14–153 بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالماء، تقدم به عبد القادر اعمارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة. وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، في بلاغ صحفي تلاه عقب انعقاد مجلس الحكومة أن مشروع المرسوم يهدف إلى تدارك النقص الناتج عن غياب منظم لهذا القطاع، وكذا مسايرة مسلسل التطور الذي يعرفه ميدان الماء ورفع التحديات التي يطرحها هذا القطاع.

يشار إلى أن الوزارة المكلفة بالماء تناط إليها مهمة القيام بإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميادين الماء والأرصاد الجوية والمناخ والتزويد بالماء الصالح للشرب. ويمكن أيضا أن تقوم في حدود المجالات التي تدخل في اختصاصاتها، لحساب وزارات أخرى أو لحساب الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية بإنجاز دراسات ذات طابع تقني أو الإشراف عليها أو مراقبتها، وفق ما جاء به نص البلاغ الصحفي لوزارة الاتصال.

افتتاح مركز حول محميات البحر الأبيض المتوسط

افتتح السبت المنصرم ببرشلونة مركز جديد متخصص في الدراسة والحفاظ على محميات المحيط الحيوي في البحر الأبيض المتوسط، أنجز بشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومؤسسة «أبيرتيس»، وهي منظمة تعمل على دعم الدراسات المتعلقة بالديمغرافية والبيئة بالتعاون مع الجامعات ومراكز التعليم العالي.وذكرت الصحف الاسبانية الصادرة نهاية الأسبوع المنصرم، أن المركز، يعد أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الحفاظ على البيئة منذ التوقيع على اتفاق في الموضوع بين اليونسكو واسبانيا خلال الجمعية العامة للمنظمة في نونبر الماضي بباريس. ووفقا للمصدر ذاته، فإن المركز الجديد سيمكن من الاستفادة من التنوع البيولوجي الغني الذي يزخر به الحوض المتوسطي لإحداث بنك للمعلومات حول البيئة والمحميات في المنطقة. وتم إلى حد الآن تسجيل 560 محمية طبيعية في لوائح المنظمة موزعة على 110 بلدا، تشكل شبكة عالمية في مجال البحوث وتبادل المعلومات المتعلقة بالمحيط الحيوي.

رقم 70 مليون درهم

تبلغ التكلفة الاجمالية للبرنامج النموذجي لتشجيع أكياس الثوب البيئية 70 مليون درهم، حيث ساهمت وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ 50 مليون درهم، في حين ساهمت الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة حوالي 20 مليون درهم.